

عليها انها كانت ممن احدثت فوجها بالترجمه وان لم يفسح
وتماثلها الا تصاف بالاصحاب فكانت السبي والفسخ بعدة قولا
قال الشيخ الدررجه **المر** وقال ابو حنيفة يجوز اخذ
الاوثان من العمودين العرب وقال مالك يجوز اخذ ما من
مشك توشح وقد خالفوا قوله فقتلوا المشركين حبس وجره ثم نادى
الذين كفروا فغضب الرقاب من غير استئذان ثم قال قائلوا الذين لا يؤمنون
بالدين على قوله من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يديهم
بالبطية دون غيرهم انتهى **قال** الناصب مخضه العدا قول من ذهب
الى ان الجزية لا يؤخذ الا من اليهود والنصارى والمجوس لان عمر لما اخذ
الجزية من المجوس حتى مضى عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس صح ما روى عن مالك واجتنبه فانهم اقبلوا
شرط اخذ الجزية لكونه كتابيا او من ارضه في كتاب المجوس بل يجلبون
امان الكلام من طلب الذممة واللاية لا يكون حجة عليهم لانها زلت
اهل الكتاب وجواز اخذ الجزية عنهم لا يبرح جوارده عن غيرهم وادليل حنيفة
ومالك على اخذ الجزية من غير اهل الكتاب ما روى في الصحاح عن برقة قال
كان النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا امر امر ارضه يمشي ارضه او صاه
وقال ارضه عدوك فادعهم الى الاسلام فان اجابوك فاقبل منهم
فان ابوا فخذلهم الجزية من فان ابوا فاصنعوا بالهدى فقاتلهم وخذلهم حتى
جواز اخذ الجزية من غير اهل الكتاب لان النبي صلى الله عليه واله وسلم
لم يعث السرايا الى اهل الكتاب الا اذا واكثر سرايا كانت معجزة النبي
انتهى **قال** ان التشكيك الذم الذي عليه فقوله ان صح مجرد مكافاة كما
فعله في غيره من السرايا ليرتفعها المقصود في هذا الكتاب ليجف وقد صح
في اوائل باب الجزية من كتاب البداية الذي نقل الناصب عنه في جزية
هذا ان يوضع الجزية على عبدة الاوثان من العمودين وفيه خلاف الشافعي فانه
يقول ان القتال واجب لقتلهم وقاتلهم الا ان اعرفنا جواز تركه من
اهل الكتاب بالكتاب وفتح المجوس بالجزية فبقية من ادواهم على الناس
ولما اخذت قاتمة فجزية من الجزية عليهم اذ جعلوا ارضهم اهل
على سلب النفس منهم لانه من مصلحتهم ما نقل المصنف اجتنبه وملكه
كلام ابن خزم فكتاب الجهاد من المجوس يجب قتال والقبول منه بما زاد
والبيعة الرجال والنساء فذلك سواء ما استدل اهل الكتاب خاصة
وهم يهود والنصارى والمجوس فقط وانهم ان اعطوا الجزية اقروا على ذلك

٤٠٠
مع القدر
تقول ابوه حنيفة ومالك امامان لم يكن كتابا من العرب خاصة
ثم ادانها الا عاجم فالكتابي وغيره سواء وفيه جميع على الجزية
تقول ابوه حنيفة ومالك امامان لم يكن كتابا من العرب خاصة
ولا يؤمنون بالدين على قوله من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
عن يديهم ثم نادى الذين كفروا فغضب الرقاب من غير استئذان ثم قال
قائلوا الذين لا يؤمنون بالدين على قوله من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا
الجزية عن يديهم انتهى **قال** الناصب مخضه العدا قول من ذهب
الى ان الجزية لا يؤخذ الا من اليهود والنصارى والمجوس لان عمر لما اخذ
الجزية من المجوس حتى مضى عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس صح ما روى عن مالك واجتنبه فانهم اقبلوا
شرط اخذ الجزية لكونه كتابيا او من ارضه في كتاب المجوس بل يجلبون
امان الكلام من طلب الذممة واللاية لا يكون حجة عليهم لانها زلت
اهل الكتاب وجواز اخذ الجزية عنهم لا يبرح جوارده عن غيرهم وادليل حنيفة
ومالك على اخذ الجزية من غير اهل الكتاب ما روى في الصحاح عن برقة قال
كان النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا امر امر ارضه يمشي ارضه او صاه
وقال ارضه عدوك فادعهم الى الاسلام فان اجابوك فاقبل منهم
فان ابوا فخذلهم الجزية من فان ابوا فاصنعوا بالهدى فقاتلهم وخذلهم حتى
جواز اخذ الجزية من غير اهل الكتاب لان النبي صلى الله عليه واله وسلم
لم يعث السرايا الى اهل الكتاب الا اذا واكثر سرايا كانت معجزة النبي
انتهى **قال** ان التشكيك الذم الذي عليه فقوله ان صح مجرد مكافاة كما
فعله في غيره من السرايا ليرتفعها المقصود في هذا الكتاب ليجف وقد صح
في اوائل باب الجزية من كتاب البداية الذي نقل الناصب عنه في جزية
هذا ان يوضع الجزية على عبدة الاوثان من العمودين وفيه خلاف الشافعي فانه
يقول ان القتال واجب لقتلهم وقاتلهم الا ان اعرفنا جواز تركه من
اهل الكتاب بالكتاب وفتح المجوس بالجزية فبقية من ادواهم على الناس
ولما اخذت قاتمة فجزية من الجزية عليهم اذ جعلوا ارضهم اهل
على سلب النفس منهم لانه من مصلحتهم ما نقل المصنف اجتنبه وملكه
كلام ابن خزم فكتاب الجهاد من المجوس يجب قتال والقبول منه بما زاد
والبيعة الرجال والنساء فذلك سواء ما استدل اهل الكتاب خاصة
وهم يهود والنصارى والمجوس فقط وانهم ان اعطوا الجزية اقروا على ذلك